كتاب إعراب القرآن

المنسوب إلى الزجاج

الأستاذ أحمد راتب النفاخ

- ٢ -

اســـم الكتاب

ذكرت ،فيما سلف ، دواعي الشك في أن يكون اسم هذا الكتاب «إعراب القرآن » ورجحت أن يكون من أثبت له هذا الاسـم قد أخطأ في تسميته كما أخطـــأ في نسبته إلى الزجاج . وإني لأحسب أن هـذا من ذاك ، وأن الرجل استظهر أولاً أن الكتاب في « إعراب القرآن » ثم ألصقه بأبي إسحاق لاشتهاره بالتأليف في هـذا الباب . وقد جاء تحقيق نسبة الكتاب معزّزاً لما قدّمت من الشـك في اسمه من جهة ، وهادياً إلى طريق التحقيق في ذلك من جهة أُخرى . وأغلب ظني أن اسمه الصحيح هو « الجواهر » . وذلك أني رأيت مؤلفه أكثر في « الكشف » من الإحالة على كتاب له بهذا الاسـم ، وكلامه يدلّ على أنه معقود بأبواب ، وكلّ ما أحال عليه من أبوابه ومسائله مما اشتمل عليه هـــذا الكتاب . وهذا جملة ما وقفت عليه من ذلك :

١ - قال في كلامه على قوله تعـالى : (ولا تؤمنوا إلا لمن تبـع دينكم قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحـد مثل ما أوتيتم أو يحاجوكم عند ربكم ...) [سورة آل عمران : ٧٣] اللوح : ٣٧-٣٨ : « ... وقيل في قوله : (إلا لمن تبع دينكم) إن اللام زيادة ، وهو استثناء مقدم ، والتقدير : أن يؤتى أحد

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم . وقد ذكرنا[ه] في الجواهر بأتمّ من هذا» .

وقد بسط القول في هـذه الآية في « باب حذف حرف الجر » من المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص : ١١٢-١١٣ واختار في تأويلها الوجه الذي ذكره ههنا ، ثم عاد فذكره في باب « التقديم والتأخير » ص : ٦٧٦ . وقد ألمّ بأشياء فيها ص : ٥٩-٦٠ ، ٣٧٥ ، ٦١٧ أيضاً .

٢ - قال في قوله تعالى : (وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه) [سورة الأنعـام : ٨٣] اللوح : ٢/٥٥ : « ... (تلك) مبتدأ ، و (حجتنا) خبر . وظـاهر النص يعطيك أن قوله : (على قومه) من صلة (حجتنا) أي : تلك حجتنا على قومه . وهذا إذا رجعوا فيه قالوا : إن قوله : (آتيناها) من صفة « الحجة » والصفة لا تفصل بين الصلة والموصول .....[1] فينبغي أن يكون متعلقاً بمحذوف هذا الظاهر تفسير له - هكذا في نسخة الأصل التي قرأهـا على المصنف داخل في « الحجة » - إما أن يكون خبراً آخر ، أو يكون على إضمار « قد » في موضع الحال ، وكلاهما لا يفصل بين المصدر وصلته . قال : ويكون أن يكون التقدير : تلك حجتنا حجة آتيناهـا ، فـ « حجة » المنصوبة حال ، و (آتيناها) من صفته . هكذا نقل عن أبي علي غلامه . ونقل عنه أيضاً أن « حجة » محذوفة ، أي : تلك حجتنا حجة آتيناها إبراهيم على قومه ، وهو أيضاً فصل بين الصلة والموصول . ويجوز أن يقدر : وتلك حجتنا معطاة إبراهيم حجة على قومه ، فتضمر « حجة » منصوبة على الحال ، أي : وتلك حجتنا في حال كونها حجة على قومه . وقد ذكرناه في الجواهر» .

وقد ذكر المؤلف هذه الآية في « باب ما جاء في التنزيل من حذف « أن »

---

(١) يظهر أنه سقط من الأصل ههنا كلام دفع به القول بأن الصفة لا تفصل بين الموصول وصلته . هذا ، وقد نقل المؤلف في الكتاب الآخر ، ص : ٦٣٦ عن أبي علي أنه لا يجوز في (آتيناها) أن تكون صفة لـ (حجتنا) لأن قوله : (حجتنا) معرفة . والقول ما قال .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وحذف المصادر ، والفصل بين الصلة والموصول » من هذا المطبوع باسم «إعراب القرآن » وحكى ص : ٦٣٥-٦٣٦ ما أصابه من كلام أبي علي فيها . وقد دفع ثة ما احتجّ به أبو علي لجواز الفصل بين الموصول والصلة بالحال من أن « الحال تشبه الظرف ، وقد يجوز في الظرف ما لا يجوز في غيره » ونصّ أن الفصل بينهما لا يجوز سواء أكان الفاصل ظرفاً أم غير ظرف . إلا أنه لم يذكر هناك الوجه الأخير مما ذكره هنا ، والظاهر أنه القول المختار عنده لخلوّه من الفصل .

٣ – قال في قوله تعالى : (وأقم الصلاة لذكري) [سورة طه : ١٤] اللوح : ١/٨٤ – : « أي لتذكرني ، فأضافه الى المفعول وحذف الفاعل . وإن شئت لأذكرك ، فحذف المفعول واقتصر على الفاعل . وكلاهما شاع في التنزيل ، وقد عددنا ذلك في الجواهر » .

وما ذكر أنه عدده في « الجواهر » قد جاء تعداده في هذا المسمى «إعراب القرآن» ص : ٤٥٩ وما بعدها . وذلك في الباب العشرين الذي عقده لـ «ما جاء في التنزيل من حذف المفعول والمفعولين ، وتقديم المفعول الثاني على المفعول الأول ، وأحوال الأفعال المتعدية الى مفعوليها ، وغير ذلك مما يتعلق به » . وقد ذكر فيه ، ص : ٤٦٠ هذه الآية في جملة ما ذكر من ذلك ، وقال في تأويلها نحو ما قال في « الكشف » .

٤ – قال في قوله تعالى : (قال ربّ اشرح لي صدري* ويسّر لي أمري) [سورة طه : ٢٥-٢٦] اللوح : ٢/٨٤ : « عدى (يسّر لي) الى الياء باللام ، والى (أمري) بغير واسطة . وهذا عكس ما جاء في قوله : (ونيسّرك لليسرى) [سورة الأعلى : ٨] و (فسنيسّره لليسرى) [سورة الليل : ٧] و (فسنيسّره للعسرى) [سورة الليل : ١٠] . ولو كان على ذا القياس لقال : « يسرني لأمري » أو قال هناك على هذا القياس : « ونيسر لك اليسرى » و « سنيسر له اليسرى » و « له العسرى » فثبت أن الأمرين جائزان . فمن هناك اختلفوا في قوله : (ثم السبيل يسّره) [سورة عبس : ٢٠] فقال قائلون :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

إن التقدير : ثم يسّره للسبيل ، فحذف اللام ، والهاء كناية عن المخلوق من النطفة .
وقال قائلون : إن التقدير : ثم السبيل يسّره له ، يعني للمخلوق من النطفة ، فحذف الجار والمجرور ، والهاء كناية عن « السبيل » على هذا ، ويكون نصب (السبيل) من باب قوله : (وأما ثمودَ فهديناهم[1]) [سورة فصلت : ١٧] وقوله : (وإياي فارهبون) [سورة البقرة : ٤٠] وقد ذكرنا نظائر هذا في الجواهر » .

وقول المؤلف : « وقد ذكرنا نظائر هذا في الجواهر » يحتمل أمرين :

اولهما – وهو الارجح عندي – أنه أراد ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور ، وقد عقد لذلك الباب الخامس عشر من الكتاب الذي بين أيدينا ، ص : ٣٠٩ – ٣٥١ ، ولم يذكر فيه قوله تعالى : (ثم السبيل يسّره) غير أنه كان قد عرض لهذه الآية في «باب ما جاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر» ص : ١١٩ – ١٢٠ وقال فيها نحو ما قاله في « الكشف » وذهب الى ان حملها على تقدير حذف الجار والمجرور أحسن . ويظهر انه استغنى بذكرها في هذا الباب عن ذكرها في الباب الآخر .

والثاني : أن يكون قد أراد ما جاء في التنزيل من أمثلة الاشتغال كما في قراءة النصب في قوله تعالى : (وأما ثمودَ فهديناهم) وقد عرض لذلك – ومنه هذه القراءة – في « باب ماجـــاء في التنزيل من ازدواج الكلام والمطابقة والمشاكلة وغير ذلك » من هذا المطبوع ، وبسط القول فيما يختار فيه النصب ، وما الوجه فيه الرفع ، ص ٣٨٣ – ٣٨٨

٥ – قال في قوله عز وجل : (قال علمها عند ربي في كتاب لا يضلّ ربي

---

(١) يعني بنصب (ثمود) وهو – كما جاء في الإتحاف ، ص : ٣٨١ – قراءة الحسن وأحد وجهين في رواية المطوعي عن الأعمش . والى الحسن والأعمش نسبها أيضاً المؤلف في المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص : ٣٨٣ . ونسبها ابن خالويه في شواذه ، ص : ١٣٣ الى ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر الثقفي .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ولا ينسى) [سورة طه : ٥٢] اللوح : ١/٨٥ : « ... وأما قوله : (لايضل ربي) فلك فيه تقديران :

أحدهمـــا : أن التقدير : لا يضل عن ربي ، ففي (يضل) ضمير يعود الى (كتاب) أي في كتاب غير ضالّ عن ربي . وإن شككت في تعدية «ضل» بـ « عن » فقوله تعالى : (أين ما كنتم تدعون من دون الله قالوا ضلوا عنا) [سورة الاعراف : ٣٧] يزيل شكك هذا . فيكون قد حذف « عن » كما حذف « على » من قوله تعالى : (نودي أن بورك من في النار) [سورة النمل : ٨] أي : على مَنْ في طلب النار ، أو بقرب النار .

والتقدير الثاني في قوله : (لا يضلّ ربي) أي لا يضلّ ربي عنه ، فحذف الجار والمجرور كما حذفهما من قوله : (واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) [سورة البقرة : ٤٨] أي : فيه . وقال : (كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرهـــا) [سورة النساء : ٥٦] أي : كلما نضجت جلودهم منها . وقال : (جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم) [سورة سبأ : ١٥] أي : كلوا منها . وقال : (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب) [سورة ص : ٥٠] أي : الابواب منها. وقال : (فإن الجحيم هي المأوى) [سورة النازعات : ٣٩] (١-أي : المأوى-١) له فحذف الجار والمجرور . وقد عددت ذلك في الجواهر ، وذكرت ان الحذف من الصفة كالحذف من الصلة ؛ ألا تراه شاع في التنزيل كما شاع في الصلة . وفي « الكتاب » خلاف هذا ؛ لأنه كأنه يشير الى ان حذفه من الصفة كحذفه من الخبر ، وليس الأمر كذا في الصفة ؛ لأنه قد كثر في الصفة ، وفي الخبر إنما جاء في قوله : (ولمَن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) [سورة الشورى : ٤٣] أي : منه ، وجاء في قراءة ابن عامر :

(١ - ١) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

(وكلّ وعد الله الحسنى) [سورة الحديد : ١٠] أي : وعده الله . وقد كثر في الصفة فهو كالصلة بخلاف مافي « الكتاب » .

وهذا نص صريح في أنه عقد في « الجواهر » باباً عدد فيه هـذه الآي ونظائرها مما حذف فيه الجار والمجرور ، وذكر فيه أن حذف العائد من جملة الصفة على الموصوف كحذف العائد من جملة الصلة على الموصول، بخلاف ماذهب اليه سيبويه . وهذا ما نجده بتمامه في البـاب الذي أسلفت أنه عقده في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » لـ « ما جاء في التنزيل من حذف الجـار والمجرور » ص : ٣٠٩ - ٣٥١ . وقد تطرق فيه الى المسألة المذكورة ص : ٣١٢ - ٣١٤ فبيّن ما بين جملة الصلة وجملة الصفة من وجوه الشبه ، وقاس حذف العـائد في ثانيتها على حذفه في الاولى ، ثم عرض لها فيه ثانية ص : ٣٣٠ - ٣٣١ وحكى مقالة سيبويه فيها (وقد صحف في حكاية كلامه في هذا المطبوع بضعة ألفاظ تصحح من الكتاب ١/٤٤ - ٤٥) ونصّ ان حذف الهاء في جملة الصلة مستحسن جداً ، وان حذفها في الخبر مستقبح جداً ، وان حذفها في الصفة منزلة بين المنزلتين ، غير انه انتهى الى ان قال : « وقد قدمنا مجيئه في آي شتى ، فوجب ان يكون حذفها من الصفة كحذفها من الصلة » .

٦ - قال في قوله تعالى : (واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ...) [سورة الانبياء : ٩٧] اللوح :٢/٩٢ : « . . . فأما إعراب قوله : (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) فـ (هي) ضمير القصة والحالة في موضع الرفع بأنها مبتدأة . وقوله : (أبصار الذين كفروا) مبتدأ، وخبره (شاخصة) والجملة تفسير قوله : (فاذا هي) أي : القصة والحالة أن أبصار الذين كفروا شاخصة . وإن قلت : هل يجوز أن تكون (أبصار الذين كفروا) مرتفعة بـ (شاخصة) لأن (شاخصة) قد اعتمدت على (هي) فوجب ان يرتفع ما بعدهـا ؟ فالجواب : إن هذا غير جائز ؛ لأن (شاخصة)

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

لم تعتمد على (هي) وليس بخبر (هي) وإنما هي خبر (أبصار) فالخلاف في رفع (أبصار) قائم بماذا هو ، فعند سيبويه على ما ذكرته لك ، وعند أبي الحسن يرتفع (أبصار) بـ (شاخصة) كما قال في قولهم : « قائم زيد » . وقد تقدم مثل هذه الآية حذوالقذة بالقذة في قوله تعالى : (إنه مصيبها ما أصابهم) [سورة هود : ٨١] . وأما العامل في قوله (فإذا هي) فقوله : (شاخصة) وقد ذكرته في الجواهر » .

وما أحال فيه على « الجواهر » جاء في هذا المطبوع، ص: ٧٠٥. وقد قال ثمة في إعراب الآية نحو ما قال في « الكشف » حتى إذا خلص الى الكلام في (إذا) والعامل فيها قال في ذلك : « . . . والعامل في (إذا) قوله : (شاخصة) ولولا أن (إذا) ظرف لم يجز تقديم ما في حيز (هي) عليها ؛ لأن التفسير لا يتقدم على المفسّر ، ولكن الظرف يلغيه الوهم ... » .

و « إذا » في الآية للمفاجأة ، وقد ذهب المؤلف الى أنها ظرف بخلاف ما قاله أبو الحسن ومن وافقه من أنها حرف، ثم لم يُبن ههنا من أي ضربي الظرف هي عنده ، أظرف مكان كما قال أبو العباس المبرد ، أم ظرف زمان على ماذهب اليه الرياشي وأبو اسحاق الزجاج ، غير أنه صرح في الباب السادس والسبعين الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل من « إذا » الزمانية و « إذا » المكانية ... » ص : ٨٨٩ بأنها ظرف مكان ، ثم بسط ص : ٨٩٠ – ٨٩١ الكلام في الاحتجاج لاسميتها ودفع القول بأنها حرف . ويظهر أنه اقتدى في ذلك بأبي علي الفارسي الذي يجله ويلقبه بـ «الفارس» و «فارس الصناعة» وصاحبه أبي الفتح ؛ فإنها ذهبا فيها هذا المذهب أيضاً . وانظر في « إذا » هذه ومقالات النحويين فيها شرح المفصل ١/٩٤ – ٩٥ ، ٤/٩٨ – ٩٩ ، وشرح الكافية ١/١٠٣ – ١٠٤ ، ٢/١١٢ ، ومغني اللبيب ، ص : ٨٧ - ٨٨ ، وهمع الهوامع ١/٢٠٧

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

٧ - قال في قوله عز وجلّ: (كما بدأنا أول خلق نعيده) [سورة الأنبياء: ١٠٤] اللوح : ١/٩٣ : « الكاف من صلة (نعيده) وإن كان متقدّماً . وقد تقدّم مثل هذا في قوله تعالى: (كما أرسلنا فيكم رسولا منكم) [سورة البقرة : ١٥١] وقال : (كما علمه الله فليكتب) [سورة البقرة : ٢٨٢] فهذه الكافات الثلاثة من صلة ما بعدها . وربما يسمح له برابع على أحد الأقوال ، وهو قوله : (كما أخرجك ربك من بيتك) [سورة الأنفال : ٥] وقد عددناها لك في التقديم والتأخير في الجواهر » .

وفي هذا المطبوع مثل الباب الذي أحال عليه في « الجواهر » أفرده لـ « ماجاء في التنزيل من التقديم والتأخير وغير ذلك » وهو السابع والثلاثون من أبوابه ، وقد ذكر فيه ما ذكره ههنا من الآي ؛ انظر ص : ٦٧٥ ، ٧٠١ . وكان قد ذكر فيه الآية ١٥١ من « سورة البقرة » وآية « سورة الأنفال » وآية « سورة الأنبياء » في الباب الرابع عشر الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه » ص : ٢٨٨ وقال فيها نحو ما قال في الباب الآخر ، وذكر معها آية أخرى كان يجدر به أن يذكرها ههنا أيضاً ، وهي قوله تعالى : (كما بدأكم تعودون) [سورة الأعراف : ٢٩] .

ويظهر أن المؤلف أجمل في هذا الموضع من «الكشف» القول فيما ذكره من الآي لأنه سبق له أن فصل الكلام فيها في مواضعها من سورها. ولعل من تمام الفائدة إثبات ما قاله فيها في تلك المواضع ، وهذا نصه :

أما قوله تعالى : (كما أرسلنا فيكم رسولا منكم) [سورة البقرة : ١٥١] فقال فيه ، اللوح : ٢٢ - ٢٣ : « اختلف الناس فيما يتعلق به هذا الكاف ، فقال قوم : هذا الكاف يتعلق بقوله : (ولأتم نعمتي عليكم) [١٥٠] والمعنى : ولأتم نعمتي عليكم في تحويل القبلة كما أرسلنا فيكم رسولا منكم . فعلى هذا لايجوز الوقف على قوله : (ولعلكم تهتدون) وإنما الوقف عند قوله : (ما لم تكونوا تعلمون) . وقال آخرون: هذه الكاف تتعلق بقوله : (فاذكروني أذكركم)

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

[١٥٢] أي : اذكروني كما أرسلنا فيكم رسولا ، فعلى هذا يكون الوقف عند قوله : (ولعلكم تهتدون) وقوله : (مالم تكونوا تعلمون) فالمراقبة قائمة بين (تهتدون) وبين (تعلمون) كما أنبأتك به » .

وأما قوله تعالى : (ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب) [سورة البقرة : ٢٨٢] فقال فيه اللوح : ١/٣٣ : « يجوز أن تكون هذه الكاف من صلة قوله : (أن يكتب) فيكون الوقف على (علمه الله) . ويجوز أن تكون الكاف من صلة قوله : (فليكتب) أي : فليكتب كما علمه الله ، فيكون الوقف على قوله : (فليكتب) .

وأما قوله تعالى : (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق) [سورة الأنفال : ٥] فقال فيه ، اللوح : ١/٦٣ : « هذه الكاف كاف التشبيه ، وتتعلق بمحذوف ، والتقدير : الأنفال لله وللرسول ، أي ثابتة لله والرسول ثبوتاً مثل ما أخرجك ربك ، أي : هذا كائن لامحالة كما أن ذلك كائن لامحالة . وقيل : الكاف تتعلق بقوله : (يجادلونك) [٦] أي : يجادلونك في الحق كما يجادلونك حين أخرجك ربك من بيتك لقتال قريش . فعلى الأول لايكون الوقف في قوله : (قل الأنفال) إلى قوله (من بيتك بالحق) . وعلى الثاني جاز الوقف على قوله : (والرسول) ثم (مؤمنين) [١] .

٨ - قال في قوله تعالى : (فإن تولوا فقل آذنتكم على سواء) [سورة الأنبياء : ١٠٩] اللوح : ١/٩٣ أيضاً : « الجار والمجرور في موضع الحال من الفاعلين والمفعولين جميعاً ؛ لأنهم قالوا في التفسير : فقل : آذنتكم ، فاستوينا نحن وأنتم ، فيكون الحال من الفريقين . ولاأدري أي[1] الأمرين يلح علي ، أيكون الجار والمجرور حالين[2] أم يكون حالا واحدة عن صاحبين ؟ وكلا الأمرين عدّ لك في الجواهر ، من قوله : (فأتت به قومها تحمله) [سورة مريم : ٢٧]

(١) في الأصل : « بأي » ولعل الصواب ما أثبت .
(٢) في الأصل : « حالا » ولعل الصواب ما أثبت .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وقوله : (يغشي الليل النهار يطلبه حثيثاً) [سورة الأعراف : ٥٤] فهذان موضعـان ، وهذا الثالث ، والرابع نظير هذا في «الأنفال» من قوله : (وإما تخافنّ من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء) [٥٨] .

وما أحال فيه على « الجواهر » قد جاء في الباب الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتملا ضميراً من صاحب الحال » في هذا المطبوع ، ص : ٢٥٨ . وقد تقدم له في « الكشف » نحو ما قاله ههنا في آية « سورة الأعراف » وآية « سورة مريم » . أما أولاهما فقال فيها ، اللوح : ١/٦٠ : « قوله تعالى : (يغشي الليل النهار يطلبه حثيثاً) حال من الفاعل الذي هو (الليل) في المعنى ، أو المفعول ، أو منهما جميعاً ، كقوله : (فأتت به قومها تحمله) ألا ترى أن قوله (تحمله) يجوز أن يكون حالا من الفاعل ، أو المفعول أو منهما جميعاً . ومثله قول عنترة :

متى ما تلقني فردين ترجف روانف إليتيك وتستطارا اهـ

وأما الأخرى فقـــال فيها ، اللوح : ٢/٨١ : « .. (فأتت به قومها تحمله) هذه الجملة في موضع النصب على الحال. ويجوز أن يكون حالا من الهاء المجرورة، ويجوز أن يكون حالا من الفاعلة ، ويجوز أن يكون حالا منهما جميعاً لأن فيه ذكرهما » .

٩ – قال في قوله عز وعلا : (ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدوابّ وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ...) [سورة الحج : ١٨] اللوح : ٢/٩٤ : « قال ابن عباس : التقدير : وكثير من الناس في الجنة، فعلى هذا يكون خبر المبتدأ محذوفاً ، وإنمـا قال هـذا ليطابق قوله : (وكثير حق عليه العذاب) ولأنك إذا حملت قوله : (وكثير من الناس) على قوله : (من في السموات ومن في الأرض) كان كالتكرار ؛ لأن من في الأرض من الناس ، فوجب أن يحمل على الابتداء دون العطف . وقد ذكرته بأتم من هذا في الجواهر » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وهذا مما ذكره أيضاً في « باب ما جـــاء في التنزيل من حذف الجـار والمجرور » من هذا المطبوع ، ص : ٣٢١ - ٣٢٢ . وقد استوفى الكلام فيه بما بأتم مما جاء في « الكشف » .

١٠ - قال في قوله تعالى : (فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون* منيبين اليه واتقوه ...) [سورة الروم : ٣٠ - ٣١] اللوح : ١٠٨ - ١٠٩ : « ... (فطرة الله التي فطر الناس عليها) أي : الزموا فطرة الله ، فهو نصب على الإغراء . (منيبين إليه) حال من قوله : (أقم[1]) لأن خطابه خطاب جميعهم كقوله : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء) [سورة الطلاق : ١] ويجوز أن يكون حالا من « الزموا » فيكون العامل وصاحب الحال جميعاً مضمرين ، كقوله : (فإن خفتم فرجالا أو ركبانا) [سورة البقرة : ٢٣٩] والتقدير : فصلوا رجالا أو ركبانا . وقد قلنا في الجواهر في قوله : (فمن اضطر غير باغٍ ولا عاد) [سورة البقرة : ١٧٣] إن التقدير : فمن اضطر فأكل غير باغٍ ولا عادٍ ، فأضمر العامل وصاحب الحال ، وأضمر مفعول (باغ) . ومن قال : فإن التقدير : فمن اضطر غير باغ ولا عاد فأكل = جعل (غير باغ) حالا من الضمير في (اضطر) وأضمر « أكل » بعد ما مضى الكلام بصاحب الحال والحال جميعا » .

وهذان الوجهان اللذان نص أنه ذكرهما في « الجواهر » في توجيه الآية الأخيرة قد بسطها في « باب ما جاء في التنزيل من حذف المفعول والمفعولين ... » من هـذا المطبوع أيضاً ، ص : ٤٨٦ - ٤٨٩ ، وأسهب في الاحتجاج لاختيار الوجه الاول . وكان قد ألمّ بذكرهما أيضاً في الباب الأول الذي عقـــده لـ « ما ورد في التنزيل من إضمار الجمل » ص : ١٣ ، ثم ذكر الاول منهما فيه ،

(١) يريد أنه حال من الضمير المستتر في هذا الفعل .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ص ٢٠ ـ ٢١ أيضاً ، وأشار في كلا الموضعين إلى ما سيأتي من كلامه في « حذف المفعول » .

١١ ـ قال في قوله عز وجل : (قل أفغير الله تأمرونّي أعبد أيها الجاهلون) [سورة الزمر : ٦٤] اللوح : ١/١٢٠ : « قالوا : التقدير : أتأمروني أن أعبد غير الله ، فيكون نصب (غير) بـ (أعبد) وقد حذفت (أن) من (أعبد) وهو في موضع النصب بـ (تأمروني) على تقدير: أتأمروني بعبادة غير الله . فقال قوم : هذا التقدير لا يجوز ؛ لأنه قدّم مفعول (أعبد) و (أعبد) في تقدير : أن أعبد ، وكل ذلك في صلة « أن » والصلة لا تقدّم على الموصول ، فأجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد وزعم أن [« أنْ »] ههنا لما حذفت بطل عملها ؛ ألا ترى أن الفعل قد ارتفع ، ولو كان حكم « أنْ » ثابتاً لوجب نصب (أعبد) فلما لم يقرأ أحد (أعبد) بالنصب لم ينبغ أن يكون (غير) في صلتها . والذي ذهب إليه أبو علي في شرح « الكتاب » هو الصواب الذي لا يجوز غيره ـ قال الشيخ : وأنا لا أرى ذلك في كتبهم ـ وذلك لأنه قال : إن قوله : (تأمروني) يقتضي مفعولين ، والياء المفعول الأول ، و(غير) مفعول ثان ، و (أعبد) في تقدير : أن أعبد في موضع البدل من (غير) على تقدير : أتأمروني بغير الله أن أعبد كما تقدم في قوله : ([والذين اجتنبوا الطاغوت] أن يعبدوها وأنابوا الى الله) [سورة الزمر : ١٧] . قلت : وأظنني عددت لك ما جاء من « أن » وهو محمول على البدل مما قبله ، فاطلبه في الجواهر » .

وقد عقد المؤلف الباب الرابع والعشرين من هذا المطبوع لـ « ما جاء في التنزيل وقد أبدل الاسم من المضمر الذي قبله والمظهر على سبيل إعادة العامل ، أو تُبدل « أنْ » و « أنّ » مما قبله » ص : ٥٧٧ ـ ٥٩٥ وعدّد في مواضع متفرقة منه ماجاءت فيه « أن » مبدلة مما قبلها ، ولم يذكر فيه هذه الآية ، ولكنه استشهد بها ص : ٤٤١ على حذف «أن» من غير ما عوض عنها، ثم عرض لها في باب « ما جاء في التنزيل من حذف «أن» وحذف المصادر ، والفصل بين الصلة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

والموصول»ص: ٦٣١-٦٣٢ فحكى مقالة سيبويه وغيره فيها، ولم يذكر قول أبي علي الذي اختاره في « الكشف » وكأنّه لم يحضره وهو يملي هذا الكتاب . ولعل هذا هو ماحمله على أن يغفل ذكرها في الباب الذي عدّد فيه ما جاءت فيه «أن» مبدلة مما قبلها أيضاً .

وفي «الكشف» موضعان آخران أحال المؤلف فيهما على «الجواهر» أيضاً ، وسيأتي نقل كلامه فيهما فيما يستقبل .

إلا أن ما تحمل عليه هذه النقول من الظن بأن الاسم الصحيح لهذا المطبوع الذي أثبت له مجهول اسم « إعراب القرآن » إنما هو « الجواهر » لا يسلم من معارض ، بل يردَ عليه أمران :

أولهما أن صاحب « كشف الظنون » لما ذكر فيه ١/٦٠٣ شرح المؤلف لكتاب « الجمل » لعبد القاهر الجرجاني ذكر أنه سماه « الجواهر في شرح جمل عبد القاهر » فدلّ ذلك على أن «الجواهر» غير هذا الكتاب . إلا أن فيما ذكره نظراً ، وأظنه نقل عن ترجمة للمؤلف ذُكِر فيها كتاب «الجواهر» وذكر بعده « شرح جمل عبد القاهر » معطوفاً عليه بالواو ، فصحفت إلى « في » فتوهم أنهما كتاب واحد . ويؤيد هذا التقدير أن صاحب «هدية العارفين» ترجم فيه للمؤلف ١/٦٩٧ وعد من تصانيفه « الجواهر » وذكر عقيبه شرح جمل عبد القاهر وسماه « المجمل في شرح الجمل» فجعلهما كتابين . ويصدق ذلك أن كلام جامع العلوم في الإحالة على « الجواهر » يدل دلالة لالبس فيها أنه أفرد كل باب من أبوابه لظاهرة من ظواهر النحو وما جاء من أمثلتها في التنزيل على نحو ما نرى في هذا المطبوع. وأما « الجمل » فمقدمة في النحو جعلها عبد القاهر في خمسة فصول ، الأول : في المقدمات ، والثاني : في عوامل الأفعال ، والثالث : في عوامل الحروف ، والرابع : في عوامل الأسماء ، والخامس : في أشياء منفردة . ومن البيّن أن كتاباً هذا وضعه لا يحتمل أن ينطوي شرحه على أبواب كالتي سماها جامع العلوم من أبواب « الجواهر » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

والأمر الثاني أن للمؤلف كتاباً آخر سماه «نتائج الصناعة» ينازع «الجواهر» في احتمال أن يكون هو هذا المطبوع باسم «إعراب القرآن». وذلك أنه أحال عليه في مواضع من «الكشف» بما يدل على أنه معقود بأبواب، وما سماه من أبوابه قد جاء في هذا المطبوع أيضاً. وهذا بيان ذلك:

١ ـ قال في الكلام على قوله تعالى: (يوم ندعو كل أناسٍ بإمامهم) [سورة الإسراء: ٧١] اللوح: ١٩ - ٢٠: «... فأما الباء في قوله: (بإمامهم) فهو باء الحال، والتقدير: يوم ندعو كل أناس مختلطين بإمامهم، أو: فيهم إمامهم. وإن شئت كان متعلقاً بنفس (ندعو) لأن كل إنسان يدعى بإمامه يوم القيامة فيقال: يا آل فلان، ويا آل فلان. وقد ذكرناه في نتائج الصناعة، إذ ذكرنا هناك باباً فيما جاء وفيه باء الحال. وكتبنا لا يستغني بعضها عن بعض، وكله مبسوط كلام فارسهم، فإذا أشكل عليك شيء من كلام الفارس فإنه لا يفتحه لك إلا هذه الأجزاء التي أملناها عليك. ولو لم يكن في كتبنا من حل مشكلاته إلا اللفظ الذي أراد أن يبين [به] كلام سيبويه من كون «لا» زائدة في التنزيل حيث قال: وقد قال سيبويه: أما ألا يكون يعلم فإنه يعلم، وأراد: أما أن يكون يعلم، واختزل هذه اللفظة، واقتصر عليه، فنزعنا هذه اللفظة من كلامه، وصدرنا بها «باب زيادة لا» ونقلنا الفصل على وجهه من موضعه في «الكتاب» ثم سقنا عليها الآي على ما تراه هناك».

وليس في هذا المطبوع باسم «إعراب القرآن» باب مفرد لـ «ما جاء وفيه باء الحال»، إلا أنه عقد الباب الثاني عشر منه، ص: ٢٥١ ـ ٢٧٣ لـ «ما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتملاً ضميراً من صاحب الحال» وصدره ص: ٢٥١ ـ ٢٥٥ بطائفة من الآي جاءت فيها باء الحال، وذكر في تضاعيفه آيات أخر من هذا القبيل أيضاً. ومما لا يخلو ذكره من فائدة أن ما جاء في الصفحتين الأوليين من هذا الباب أخذه الجامع من كلام أبي علي في الحجة ١/١٧٣ ـ ١٧٤ (ومنه يستدرك ويقوّم ما وقع في هذا المطبوع من سقط

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وتصحيف) ومن الحجة أيضاً ١/٢٣ أخذ ما قاله في قوله تعالى : (يوم ندعو كل أناس بإمامهم) في « الكشف » .

وأما « باب زيادة لا » الذي ذكره ـ والظاهر أنه من أبواب « النتائج » أيضاً ـ فإن الباب الخامس من هذا المطبوع الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل وقد زيدت فيه « لا »و «ما» وفي بعض ذلك اختلاف ، وفي بعض ذا اتفاق» ص : ١٣١ ـ ١٤٠ يشبه أن يكون المعنيّ بذلك ، وقد صدّره ـ كما ذكر في « الكشف » ـ بالفصل الذي أشار إليه من كلام سيبويه، ثم ساق ما حمل على زيادة « لا » فيه من الآي كما ذكر أيضاً .

٢ قال في قوله تعالى : (سُنّةَ من قد أرسلنا قبلك من رسلنا) [سورة الإسراء : ٧٧] اللوح : ١/٢٠ : « [سنّة] مصدر مؤكد لما قبله؛ لأن ماقبله (وإذن لا يلبثون خلافك إلاقليلًا) [٧٦] ومدلول هذا اللفظ : إذن أهلكناهم، فكأنه قال : أهلكناهم سنة من قد أرسلنا قبلك ، أي : أهلكناهم إهلاكاً وسنة مثل سنة من قد أرسلنا قبلك ،وهذا أيضاً باب في النتائج ذكرت معه (كتاب الله عليكم) [سورة النساء : ٢٤] و (صُنْعَ الله الذي أتقن) [سورة النمل : ٨٨] و (وعدَ الله لا يخلف الله وعده) [سورة الروم : ٦] وقوله : (بلى وعداً عليه حقا) [سورة النحل : ٣٨] .

وقد جاء في هذا المطبوع مثل الباب الذي ذكر ههنا أنه أفرده في «النتائج» لأمثال هذه الآي ، وهو الباب الثالث والأربعون ، ص : ٧٦٧ ـ ٧٦٨ وقد جعل عنوانه : « هذا باب ما جاء في التنزيل من المصادر المنصوبة بفعل مضمر دل عليه ما قبله». وكان قد ألم ص: ١٥٢ بقوله تعالى : (كتابَ الله عليكم)وحمل نصب (كتاب الله) على هذا الوجه ، ورد قول الكسائي فيه : إن التقدير : عليكم كتاب الله ؛ لأن معمول « عليك » لا يتقدم عليه ، وألمع إلى أنه سيفرد لهذا الضرب من المصادر باباً خاصاً .

٣ ـ قال في قوله تعالى : (أنّ لهم أجراً حسناً * ماكثين فيه أبداً)

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

[سورة الكهف : ٢ ـ ٣] اللوح : ٢١ : « ... (ماكثين) حال من الهاء والميم المجرورة باللام . ولا يجوز أن يكون وصفا لـ «أجر» وإن كان قداتصل به « فيه » وهو يعود إلى « الأجر ». [ولو كان وصفا][1] لـ « أجر »لقال: أن لهم أجراً حسناً ماكثين فيه هم ، فيبرز الضمير في اسم الفاعل إذ جرى على غير من هوله . وقد عُدّ لك أمثال هذا في النتائج » .

وفي هذا المطبوع باب عدد فيه نظائر هذه الآية وسماه : « باب ما جاءفي التنزيل من اسم الفاعل الذي يُتَوَهّم فيه جريه على غير من هو له ولم يبرز[2] فيه الضمير ، وربما احتج به الكوفي » وهو الباب الثامن والثلاثون فيه ، ص : ٧٣٦ - ٧٤٠ .

وربما عنّ للناظر فيما قدّمت أن يتساءل : أولا يحتمل أن يكون «الجواهر» و « النتائج » كتاباً واحداً يشتمل اسمه الكامل على كلا اللفظين ، فلما اختصر المؤلف هذا الاسم في الإحالة عليه سماه بهذا تارة وبذاك أخرى ؟ قد يؤنس بهذا القول أن المؤلف قال في خاتمة « الكشف » اللوح : ٢/١٤٨ : « وهذا آخر ما خرج من كشف المشكل ، وقد أمللته لك بعد تصنيف الجواهر ، والمجمل ، والشامل ، والاستدراك على أبي علي ، والبيان في شواهد القرآن . وسأجمع لك كتاباً أذكر فيه الأقاويل المجردة في معنى الآية دون إعرابها وما يتعلق بالصناعة منهاإن شاء الله تعالى وحده[3] » فذكر « الجواهر » ولم يذكر «النتائج» . إلا ان هذه القرينة ليست بتلك القوية ، فقد أحال في « الكشف »

---

(١) ما بين حاصرتين لم يظهر في مصورة « الكشف » وإنما استظهرته من سياق الكلام .

(٢) في المطبوع : « ... ولم يرد » وما أثبته – وهو الصواب – مما جاء في تعداد أبواب الكتاب ، ص : ٥ .

(٣) نقل ياقوت هذه الخاتمة في ترجمة المؤلف في معجم الأدباء ١٣/١٦٧ إلا كلمات يسيرة بيد أنه سقط منه ذكر « الشامل » في مصنفاته .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

على كتب أخرى له ، ثم لم يذكرها في خاتمته ، ومنها « الخلاف » و « المختلف » وقد ذكرت ، فيما تقدم ، مواضع الإحالة عليهما فيه . وقد يكون أقوى من القرينة السالفة دلالة على هذا الاحتمال أن المؤلف صرّح في الموضع الاول من المواضع التي أحال فيها على « النتائج » أنه ذكر فيه بابا فيما جاء وفيه باء الحال ، ثم أحال في موضع آخر على مثل هذا الباب في « الجواهر » أيضاً ، وذلك في كلامه على قوله تعالى : (تنبت بالدهن) [سورة المؤمنون : ٢٠] اللوح : ٢/٩٦ فقد أشار الى أنه يُقرأ بفتح تاء المضارعة وضمها ، ثم قال : « فمن فتح التاء كان الباء للتعدية، ومن ضمّ التاء فله وجهان. أحدهما أن يكون « نبت » و « أنبت » بمعنى واحد ، كما في شعر زهير :

رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطينـــاً لهم حتى إذا أنبت البقل

أي : نبت ، فعدّى (تُنبت) بالبـــاء كما عدّى (تَنبت) . والآخر : أن الباء زيادة ، أي : تنبت الدهن . وقيل : الباء للحـال ، وحذف المفعول من (تُنبت) أي: تُنبت ما تُنبته ومعه الدهن. وقد عددنا لك ذلك في الجواهر».

ولكن يبعد هذا التأويل أنه لم تجر العادة – فيما أعلم – بمثل ذلك . وأظهر منه وأقرب أن يكون « الجواهر» و « النتائج » كتابين متقاربين ، وربما كان المؤلف قد بسـط في أحدهما ما أجمـله في الآخر . واذا كانا كذلك فالأرجح عندي أن هذا المطبوع إنمـا هو « الجواهر» . وذلك أن تأمّل أبوابه يوحي أن صاحبه لم يؤلفه دفعة واحدة ، وإنمـــا وضع أولاً أبوابه الكبيرة ، ثم كان كلما خطر له – وهو يدارس القرآن وقراءاته ، ويتأمل مجاري النحو فيه – باب ألحقه به حتى تتامّت له أبوابه التسعون . ولهـذا ما غلب القصر على الأبواب الأخيرة فيه حتى اجتمع في القسم الثالث منه – وهو أصغر أقسامه حجماً – أكثر من نصف أبوابه . ومن هذه الأبواب ما لا يستغرق صفحة بتمامها ، ويبدو كأنمـا

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ضُمّ الى الكتاب بأخرة[١] . وقد جاء في « الكشف » ما يدلّ على أن هذه كانت سبيله في تأليف « الجواهر » . فعلى حين أحال فيما تقدّم نقله عنه وجملته اثنا عشر موضعاً – على أبواب ومسائل فرغ من إملائها فيه ألمع في الكلام على قوله تعالى : (فاسأل العادّين) [سورة المؤمنون : ١١٣] الى باب في نيته أن يلحقه به ، وذلك قوله ، اللوح : ١/٩٨ : « ... (فاسأل العادّين) بالتشديد قراءة الجمهور ، وهو من « العد » و « الحصر » . ورواها بعضهم : (فاسأل العادين) بالتخفيف[٢] ، وهو جمع « عاديّ » من قولهم : « بئر عادّية » اذا كانت قديمة ، فلما جمع بالواو والنون حذفت منه ياء النسب ، وصار الجمع عوضاً عن ذلك . وفي التنزيل : (سلام على إلياسين) [سورة الصافات : ١٣٠] وهو جمع « إلياسيّ » . وفيه : (ولو نزّلناه على بعض الأعجمين) [سورة الشعراء: ١٩٨] وهو جمع « أعجميّ » وليس بجمع « أعجم » لما ستراه هناك[٣] . وربما نعدد لك الجمع الذي صار عوضاً عن نقصان لحق الكلمة في الجواهر . وقال[٤] : « الأشعرون » في جمع « أشعري » منسوب الى « بني أشعر » . ومنه :

تهددنا وأوعدنا رويداً متى كنا لأمك مَقْتوينا

وهو جمع « مَقْتويّ » منسوب الى « مَقْتى » : « مَفْعَل » من «القَتْو » وهو الخدمة[٥] ، من قوله :

---

(١) والى نحو ما ذكرت ذهب ناشر الكتاب الأستاذ الأبياري في دراسته الملحقة به، ص : ١٠٩٣–١٠٩٤ .

(٢) وهو قراءة الحسن ورواية عن الكسائي . انظر شواذ ابن خالويه ، ص : ٩٩، والبحر المحيط ٦/٤٢٤ .

(٣) يريد : في كلامه على هذه الآية في سورتها ، وسيأتي نقل ما قال ثمة .

(٤) كذا في الأصل ، وأظن الصواب : قالوا .

(٥) أخذ المؤلف هذا القول في البيت من كلام أبي الفتح في الخصائص ٢/٣٠٣ . والى نحو ذلك ذهب الفراء من قبله . انظر شرح القصائد السبع ، لابن الأنباري ، ص : ٤٠٣–٤٠٤ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

تبدّلْ خليلًا بي كشكلك شكله فإني خليلًا صالحاً بك مقتوي اهـ

وما ذكر ههنا أنه ربما يعده في « الجواهر » قد عقد له الباب الحادي والسبعين من هذا المطبوع ، ص : ٨٦٠ وجعل عنوانه « هذا باب ما جاء في التنزيل وقد حذف منه ياء النسب » وهو من قصار أبوابه ، ولم يزد فيه على أن عدد الآيات الثلاث التي ذكرها ههنا ، إلا أنه سقط منه صدر الكلام على قراءة التخفيف في قوله تعالى : (فاسأل العادين) . وذلك أنه جاء فيه ما نصّه : « ومنه قراءة من قرأ : (فاسأل العادين) بالتخفيف ، جمع « عادّ » لكن أبدل من حرف التضعيف ياء ، مثل « تظنّيت » في « تظنّنت » وكأنه أبدل في « عدّ » و « عددت » : « عديت » و « عدا » . اهـ ومن البيّن أن هذا الوجه ليس من الباب المذكور في شيء ، وإنما مبناه على إبدال اللام من المضاعف ياء[1]. فلا بد أن يكون قد قدّم قبله في تأويل هذه القراءة نحو ما قاله في «الكشف» .

وقد يكون من المفيد أن أثبت ههنا ما قاله في « الكشف » في الآيتين الاخريين ، فان فيه عوناً على تقويم ما جاء في هذا المطبوع من جهة ، وتفصيلا لبعض ما أجمله فيما تقدم نقله عنه من جهة أخرى .

أما قوله تعالى : (ولو نزّلناه على بعض الأعجمين) [سورة الشعراء : ١٩٨] فقال فيه ، اللوح : ١/١٠٤ : « هو جمع « أعجمي » دون « أعجم » مثل « أحمر » ولا يقال في جمع « أحمر » : « أحمرون » . فأما « أجمع » و « أجمعون » فمثل « أحمد » و « أحمدون » وليس « أجمع » كـ « أحمر[2] » ولا

---

(١) وقد عقد المؤلف لما جاء من ذلك في التنزيل الباب الحادي والخمسين من هذا المطبوع ، ص : ٨٠٠-٨٠٢ ولم يذكر فيه قراءة التخفيف في (العادين) . إلا أنه ذكر فيه قراءة التخفيف في قوله تعالى : (فالكم عليهن من عدّة تعتدونها) [سورة الأحزاب: ٤٩] وهي تشبه تلك . وتخفيف الدال في (تعتدونها) في هذه الآية رواية أبي برزة عن ابن كثير . انظر البحر المحيط ٧/٢٤٠ ، وشواذ ابن خالويه ، ص : ١٢٠ .

(٢) في الأصل : كـ « أحمد » وهو تصحيف .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

« جمعاء » كـ « حمراء » إنما « جمعـــاء » كـ « الطرفاء » و « القصباء » . فـ (أعجمين) في الآية جمـــع « أعجمي » كـ « الأشعرين » و « المقتوين » و (إلياسين) و (العادين) .

وأما قوله عز وجلّ : (سلام على إلياسين)[1] [سورة الصافات : ١٣٠] فقال فيه ، اللوح : ١/١١٦ « ... وأما (إلياسين) فيجوز ان يكون لغة في « إلياس » كما يقال : « ميكال » و « ميكائيل » و « جبريل » و « جبرئيل » و« إدريس» و «إدراسين» ويجوز أن يكون (إلياسين) جمع «إلياسيّ» بحذف ياء النسب كـ « الأشعرين » و (الأعجمين) فيما تقدم ، و « مَقْتوين » في قوله :

... ... متى كنـا لأمك مَقتوينا

ألا ترى أن واحده « مَقْتويّ » منسوب الى « مَقْتى » : « مَفْعـــل » من « القتو » وهو الخدمة . ويدل على ان « مَقْتوين » واحده « مقتويّ » وأن ياء النسب في نية الثبات كسر الواو في « مقتوين » ولو لم تكن ياء النسب مقدّرة لقلت: «مَقْتوْن» كما قلت : « مصطفَوْن » في الرفع ، وفي النصب « مَقْتَيْن» كما قال : (لَمِن المصطَفْينَ الأخيار) [سورة ص : ٤٧] .

ولا نكران، بعد ، أن ما انتهيت إليه في اسم الكتاب على هدي ما اجتمع لديّ من قرائن لايعدو أن يكون ظنـــاً من الظن يرتفع عندي الى مرتبة الرجحان ، وأما القول الفصل فيه فرهين بظهور نسخة سليمة من الكتاب تحمل اسمه الصحيح ، وتقطع الشك باليقين .

أحمد راتب النفّاخ

---

(١) وهذه الآية مما اختلف في قراءته ، فقرأ نافع ، وابن عامر ، ويعقوب – من العشرة– : (آلِ ياسين) بفتح الهمزة والمدّ وقطع اللام من الياء وجرها مثل «آل يعقوب». وقرأ الباقون : (إلياسين) بكسر الهمزة وإسكان اللام بعدها ووصلها بالياء كلمة واحدة . انظر النشر ٢/٣٤٥، والتيسير ، ص : ١٨٧. وكلام المؤلف في كلا الكتابين على القراءة الثانية ، إلا أن ناشر المطبوع باسم « إعراب القرآن » ضبط الآية فيه على القراءة الأولى !

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net